Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

في اجتماعية المعرفة (مقاربة في المادية الجدلية)

أ.د.فتحي بوخالفة

قسم اللغة والأدب العربي كلية الآداب واللغات – جامعة المسيلة/ الجزائر

fethi.boukhalfa@univ-msila.dz

استلام البحث:15-03-2026 مراجعة البحث :21-04-2026 قبول البحث:06-05-2026

الملخص

يعنى هذا البحث بدراسة قواعد المعرفة العلمية، من منظور علم الاجتماع الحديث. حيث يتم تتبع الخطوات الأساسية لتطور المعرفة الاجتماعية، وفق مقتضيات المادية الجدلية، من خلال نقد أسس الفلسفة المثالية، بغرض التوصل إلى المعرفة الموضوعية بالظاهرة الاجتماعية، وفق القواعد الواقعية الملموسة.

واعتماد المنهج التاريخي الجدلي، في دراسة طبيعة المعرفة الاجتماعية، هو من أسس هذه المقاربة. حيث لا يمكن فهم طبيعة الأشياء ضمن حدود اجتماعية وجغرافية معينة، إلا وفق علاقاتها المباشرة بالماضي، ووفق الأسس المنهجية للمقاربة التاريخية، تبعا للأسس المنهجية للمادية الجدلية.

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع، الجدلية المادية، الطبقية، الصراع الطبقي، التطور التاريخي، المادية التاريخية.

Abstract:

The present research aims the study of the foundations of scientific knowledge from the point of view of modern sociology, following the fundamental stages of the social knowledge development and the requirements of the dialectic of materialism, through the critique of the foundations of philosophical idealism in order to get an objective knowledge of the social phenomenon, according to concrete and realistic rules.

The historical and dialectical method devoted to the study of the nature of social knowledge is one of the foundations of this approach because the nature of things cannot be understood within the extent of social and geographical boundaries but through their direct relationships with the past, and according to the methodological foundations of the historical approach, and the methodological foundations of the dialectic of materialism.

Keywords : sociology, dialectic of materialism, social classes, class conflict, historical development, history of materialism.

المقدمة

على مختلف مراحل التطور التاريخي، لا يكتفي الناس بالعيش في المجتمع الخاص بهم فحسب، إنما ينبغي عليهم معرفة طبيعة وخصائص المجتمع وإدراكه، كما يعرفون ويدركون أنماط الطبيعة المحيطة بهم تماما. ومعرفة المجتمع لا تختص فقط بمعرفة الناس للبيئة الاجتماعية، القريبة منهم والتي ألفوها عن قرب، والتي باستطاعتهم إدراكها والتعايش معها بحواسهم المادية الملموسة، إنما هي دراسة وفهم لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية بأكملها. فالمجتمع في أساسه هو تركيبة معقدة، ونتاج تفاعل الناس مع الطبيعة، ونتاج تفاعل الأفراد والجماعات فيما بينها. فأبناء المجتمع بمختلف نشاطاتهم وعلاقاتهم، هو تمثيل لطبيعة الواقع الاجتماعي، الذي ينبغي دراسته بطريقة علمية ممنهجة، توصل إلى إنتاج المعرفة الخاصة به.

يحقق المجتمع وجوده الجغرافي(المكاني)، بحكم أن الناس سكنوا أرجاء الأرض، منذ حقب ما قبل التاريخ، وشكلوا بذلك جماعاتهم المحلية، بحسب خصوصياتهم وحاجاتهم، بشكل صار لكل مجتمع خصائصه الاجتماعية المتفردة. ومن هنا بدأت العشائر والقبائل في الظهور والتطور، مشكلة بذلك الشعوب ثم الدول.

كما أن المجتمع له أطره الزمنية، وتاريخه الخاص به. ونتيجة تفاعل تواريخ المجتمعات البشرية، والعلاقات المتبدلة فيما بينها، ينتج تاريخ البشرية أو تاريخ المجتمع. ومعرفة المجتمع، تعني معرفة تاريخ البشرية بمختلف أنواع هذا التاريخ، وتعدد جوانبه.

إن معرفة الأصول الأولى للمجتمعات البشرية، وعلاقاتهم المختلفة على مستوى المجتمع بأكمله، هي معرفة تاريخ المجتمع من منظور علمي صرف. والمعرفة العلمية للمجتمع، هي معرفة منهجية مجردة، كباقي المعارف العلمية الأخرى، تبدأ عادة بسرد الأحداث والوقائع، ثم وصفها، ثم استنتاج خصائصها. والأحداث والوقائع، هي مادة العلم الاجتماعي والتاريخي فقط، كما لا تمثل دائما العلم ذاته.

وعادة ما يبدأ العلم من التعميمات، حيث تتكشف القوانين وتظهر النظرية العلمية، التي تعطي تفسيرا موضوعيا للواقع. وهذا يثبت من الناحية المعرفة الاجتماعية، أن النظرية العلمية في تفسيرها لأنشطة الناس الاجتماعية وعلاقاتهم فيما بينهم، لا بد لها من توضيح مجمل الانشغالات، المتعلقة بطبيعة إنتاج أبناء المجتمع للتاريخ على نمط معين، لا على نحو آخر بعيدا عن التفسيرات الموضوعية.

1- في نمط العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية-مقاربة في طبيعة المنهج-:

باستطاعة أبناء المجتمع اختيار طرق ومناهج عملية مختلفة، للعمل والتصرف وفق ظروف تاريخية معينة. فالإنسان بمفرده لا يمكنه أن يفسر دوافع تصرفاته، على نحو ما. فكيف يمكن في هذه الحال، تفسير السلوكات الاجتماعية لأبناء المجتمع، إذا كان موضوع البحث، يهتم بسلوكات وتصرفات الملايين والملايين من الأشخاص والجماعات؟.. إن دراسة وتفسير سلوكات الأشخاص وتصرفاتهم، ضمن أطر تاريخية واجتماعية معينة، وفق الآليات العلمية مسألة صعبة ومعقدة؛ فالفلاسفة "الكانطيون"(نسبة للفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" (1724-1804م) الجدد، يعتقدون أن مثل هذه الدراسات صعبة إلى حد ما، لأن العلم أثبت إمكاناته في تفسير الظواهر الطبيعية فقط. والعملية التاريخية ونشاط الناس، ضمن مجتمع معين-في نظرهم- لا يمكن خضوعهما لأية تفسيرات علمية موضوعية. و« القضية الكبرى لنظرية المعرفة، التي ترجع إلى كانط، هي البحث في العلاقة بين تصنيفين من الأنظمة وهما أنظمة الموضوعات وأنظمة المعرفة. فابتكار المبدأ الإبستمولوجي للمادية الديالكتيكية يكمن في تقديم نظام ثالث جديد وهو النشاط activity . فنشاط الإنسان هو أفعال أو عمليات متداخلة مشروطة بعاملين، عامل يميزها وهو سمة الموضوعات التي تتجه إليها، والثاني تجميع المعرفة واستخدامها للتحقق من هذه الموضوعات»(راكيتوف،1989،ص:169). لذلك يكون نشاط الإنسان الاجتماعي، تجسيدا لنظام التكرار الذي يمكن من إنتاج وإعادة إنتاج مختلف الأشياء المادية والمواقف الاجتماعية، ذات الصلة المنسجمة مع تصميمها النوعي. الشئ الذي يؤدي فيما بعد، إلى تكريس منظومات مادية وأنظمة اجتماعية، لم يكن لها وجود سابق، فتمارس أنشطتها كعملية تحويلية ثورية.

ففي رأي "ريكرت" أن العلوم الطبيعية والعلوم التاريخية، لابد أن تحافظا على انفصالهما الدائم(كيلله/كوفالسون،د/ت،ص:04). وهو الرأي الذي ينبغي أن يفسر على أنه موقف واضح؛ فـ"ريكرت" و"فيندلباند" – وهما من "الكانطيين" الجدد–، بالإضافة إلى غيرهما من الفلاسفة من مدرسة "بادن"(تشمل "الكانطية" الجديدة، تيارات ومدارس فلسفية وفكرية عديدة، منها مدرسة "بادن"، التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر، إلى أوائل القرن العشرين)، فصلوا العلوم الطبيعية عن العلوم التاريخية. والسبب في ذلك أن الظواهر الاجتماعية، هي ظواهر فردية ولا تتكرر، خلافا لما عليه العلوم الطبيعية. والمسألة تعود بالدرجة الأولى، إلى أن العلوم التاريخية لا تشكل علوما موضوعية، ذات نتائج موثوقة، عكس العلوم الطبيعية ذات المناهج الموضوعية، التي تصل في بعض تخصصاتها إلى درجة الدقة أحيانا. وخلص أنصار مدرسة "بادن" إلى الاعتقاد بقدرة العلوم الطبيعية على اللجوء إلى "التعميم"، في حين لا تستطيع العلوم التاريخية سوى اللجوء إلى آلية "التفريد".

إن أبرز ما يميز العلوم الطبيعية، أنها قادرة على كشف القوانين الخاصة بالطبيعة، والعلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر الطبيعية. في حين تقتصر العلوم التاريخية على عرض الأحداث والوقائع التاريخية، وهي غالبا أحداث واقعية ملموسة ومعاشة، ذات ميزة التفرد التي لا تتكرر، لذلك أخذت العلوم التاريخية من منظور "الكانطيين" الجدد صفة "الوصفية".

وهي وجهة نظر هامة، لا تزال تؤثر إلى غاية اليوم في مسار العلوم الاجتماعية. فكثير من الناس والمهتمين لا يزالون إلى غاية الآن يعتقدون بنسبية معرفة طبيعة المجتمعات البشرية. مما يزرع الشك والريبة، في العديد من النتائج التي تتوصل إليها العلوم الاجتماعية.

في حين هناك آراء أخرى، تتخذ صفة مواقف الدهشة والتعجب من مناهج علم الاجتماع، نتيجة عدم الثقة في إمكانات هذه المناهج في الوصول إلى الحقائق والمعارف الموضوعية.

ولا تؤخذ المسألة على شيء من الانفعال أو الذاتية، لأن الأمر يختص بدراستها من حيث الجوهر. لذلك يطرح الانشغال المتعلق بإمكانية إقامة المفارقة بين العلوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية، من منظور "الكانطيين" الجدد، على اعتبار أن هذه المفارقة، يمكن أن تكون مفارقة صحيحة؟..

قد يبدو أن لموقف "الكانطيين" الجدد أسسا منهجية معينة، لأن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية، لاسيما أن موقفهم يثبت رد فعل مباشر للرأي، الذي يعتبر العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية نسقا واحدا.

غير أنه لا يمكن النسيان أن الاعتماد في العلوم بصفة عامة، على الشعور المباشر، خصوصا الاعتماد على الفروقات الظاهرة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية لا يكفي. ذلك أن بعض المقولات العلمية، والتي صارت مقولات مركزية اليوم، لقيت فيما مضى معارضة شديدة، لأن هذه المقولات تناقض الرؤية المباشرة.

وهذا لا يعني من جانب آخر، الاعتبار بالفروق القائمة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، بمثابة الحجة المقنعة من منظور "الكانطيين" الجدد. لذلك يبقى الانشغال القائم، حول خصائص العلوم الاجتماعية، والصعوبات التي تواجهها في بحوثها المنهجية؟..

في هذه الحال لا بد من تحديد أهم خصائص العلوم الاجتماعية، التي تجسد مفارقات معرفية ومنهجية عن خصائص العلوم الطبيعية:

–أولا: المظاهر الطبيعية هي ناجمة عن الطبيعة وأسبابها الخاصة بها. وفي المحيط الطبيعي تتفاعل عوامل هي نتاج لقوى مرتبطة بالمحيط الطبيعي.

وكل ما يجري في المجتمعات البشرية، هو نتاج لنشاطات الناس ولعلاقاتهم فيما بينهم. وما يميز المجتمع البشري عن المجتمع الطبيعي، هو الوعي؛ لأن البشر يتميزون بالوعي، على عكس الطبيعة التي تتميز بالعفوية. وكل ما يقوم به الفرد البشري هو نتاج لوعي مسبق. ويتصرف عادة إما بتأثير العاطفة أو التفكير، أو الميولات الطبيعية الخاصة به، في بعض الأحوال. ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال، إخضاع المجتمع في دراسة ظواهره، للخصائص ذاتها التي تخضع إليها التحاليل والدراسات المتعلقة بالطبيعة. فلا يمكن الاعتبار بجميع الآراء، والنظريات، والتوجهات، والطموحات التي تدفع بالناس لممارسة أنشطة اجتماعية معينة، ثم يتبع ذلك بعواقب اجتماعية معينة أيضا.

و« في منتصف القرن الماضي كتب ماركس وإنجلز:" إننا لا نعرف إلا علما واحدا فقط هو علم التاريخ". وحتى في زمن سيادة العلم الطبيعي الميكانيكي، فإن الدراسات التاريخية جمعت في حدوثات وقصص أخلاقية عن الأبطال والقادة العسكريين والرجال العظام، عندما كانت السمة العلمية للمعرفة التاريخية موضع إشكال وشك. ولم تكن هذه الآثار تحديا للعصر فقط، بل كانت أيضا توقعا نبوئيا للمستقبل. والآن عندما تخللت فكرة التطور والمبدأ التاريخي كل العلوم الطبيعية، تجد تلك الدراسات مسوغا لها»(راكيتوف،1989،ص:10).

ومن باب الموضوعية الإقرار، بأن الفلسفة الماركسية، هي الفلسفة الاجتماعية الأكثر تأثيرا في المعرفة الاجتماعية الحديثة، وهذا رأي منتقدي الفلسفة الماركسية أنفسهم. فمن منظور الباحث الأمريكي "روبرت توكر"« أن تأثير الماركسية يرجع إلى أنها نظرية الثورة وإعادة البناء الاجتماعي على الصعيد العالمي، بحيث أنها دائما تتصدى للقضايا التي تواجه الإنسان الحديث»(راكيتوف،1989،ص:10).

ويندرج المنظور الثوري لدى "كارل ماركس" ضمن المقولات المادية التاريخية؛ فنظرية الثورة توضع ضمن حدود المفاهيم المادية للتاريخ. ونظرية "كارل ماركس" عن المجتمع، هي رؤيته للمجتمع عبر التاريخ،« ونظريته في الثورة هي نظرية تحولات المجتمع في التاريخ، نظرية التاريخ نفسه باعتباره عملية تطور ثوري للإنسان»(راكيتوف،1989،ص:10).

وفي حال حدوث هزات اجتماعية في مجتمع ما، على اختلاف أنواع هذه الهزات، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية،...مما يؤدي في بعض الأحيان إلى سقوط نظام سياسي أو اقتصادي ما في هذا المجتمع؛ فإن مختلف الأفكار والتوجهات والعواطف لدى سائر المشتركين في تلك الثورة الاجتماعية، على اختلاف فاعلياتهم وأنشطتهم وأدوارهم وصفاتهم في تلك الثورة؛ هذه الأفعال لا بد أن تستتبعها مطابقة، لطبيعة المحيط الجغرافي لذلك المجتمع، الذي ينتمي إليه مختلف الأشخاص الفاعلين في الثورة. وهذا شيء واضح للمختصين المنشغلين، بدراسة طبيعة الأشخاص المسهمين في تلك الثورة. غير أن هذا الرأي لا يمكن أن يثبت صحته على الدوام، فحتى في العلوم الدقيقة يمتنع المختصون أحيانا عن التنبؤ بكل النتائج، لأن بعضا من هذه النتائج قد يخضع للصدفة أحيانا، والتي قد لا تجد لها تفسيرات علمية مقنعة في تلك اللحظة.

وفيما يتعلق بالدراسات الاجتماعية، فإن حل مثل هذه المعضلات غير ممكن عموما، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي(العملي). ولا يكون هذا بدافع الصدفة دائما، لأنه في كل عملية اجتماعية توجد علاقات من التفاعل، والتشابك، والعلاقات، والعوامل. بالإضافة إلى عوامل المعرفة والإدراك، والإرادة والعاطفة... فعند الوصول إلى تفسير ظاهرة اجتماعية معينة، لابد من إدراك حتمية تدليل الصعوبات القائمة، بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي.

–ثانيا: يلاحظ عادة في الطبيعة التكرار الدائم، في مختلف الأمكنة والفضاءات، مثل تلك الظواهر المتكررة يوميا، من شروق وغروب للشمس، أو فصليا من تساقط أوراق الأشجار في الخريف، أو الأمطار الغزيرة والبرد القارس في الشتاء، أو تفتح البراعم والأزهار في الربيع، أو حرارة الطقس في فصل الصيف. أو ظواهر أخرى متعلقة بحياة الإنسان كالموت والحياة مثلا. مع أن ظاهرة التكرار لا توجد بصفة مطلقة في الطبيعة، أو بسمات متماثلة بصفة كلية. غير أنه من السهولة بشكل نسبي ملاحظة ما يتكرر، في عمليات وظواهر نادرا ما يختلف بعضها عن بعض. وبدراسة ما يتكرر من ظواهر طبيعية، سواء في المحيط الطبيعي أو المختبرات ومراكز البحث، يمكن للعلماء والمختصين التوصل، في ظروف عاجلة أم آجلة، إلى اكتشاف أنماط القوانين التي تحكم سير هذه الظواهر. بحكم أن هذه الظواهر تحكمها قوانين، تسيرها وتحدد خصائصها وطبيعة تطورها.

يختلف الحال تماما في دراسة المجتمعات البشرية، فالأحداث التاريخية وسائر العمليات الواقعية المادية الملموسة، ذات طابع فردي صرف، ولا تتكرر عادة زمنيا ولا مكانيا. فكل حدث تاريخي هام ومؤثر في تاريخ البشرية، كالحروب الفارسية اليونانية، أو الحروب التي خاضها "الإسكندر المقدوني"، أو المواقع العربية الشهيرة، كموقعة يوم "ذي قار"، أو الفتوحات الإسلامية الكبرى، أو الثورة الفرنسية، أو الثورة البلشفية، بالإضافة إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى تراجع المد الاستعماري الحديث في البلاد العربية،...مثل هذه الأحداث على عظمتها وتفردها في مسار التاريخ البشري، هي أحداث فريدة، ليس لها مماثل ولا تتكرر من حيث واقعيتها.

من هنا يمكن الاستنتاج بأنه لا وجود لقوانين ثابتة في المجتمع، ولا يمكن لهذه القوانين أن ينطبق عليها المعيار العلمي العام، كمعيار التكرار. وإنه ينتفي فعلا وجود علم اجتماعي ثابت ودقيق، عن المجتمعات البشرية وتطورها تاريخيا.

ومن جانب آخر لا يمكن أن تكون صفة التفرد، صفة مطلقة في المجتمع البشري. ففي الحياة الاجتماعية يوجد عدد لا بأس به، من الأحداث المتكررة. فأبناء المجتمع يمارسون دورة الحياة بشكل عادي جدا، فهم يولدون ويتكاثرون، ثم يتعلمون أشياء ومهارات في مجتمعاتهم، ويعملون ويجهدون، ثم يتزوجون ويكونون أسرا، ويقيمون علاقات كثيرة ومختلفة، مع غيرهم من الأشخاص والجماعات الأخرى. كما يحددون لهم أهدافا وطموحات، وكذا تستمر الحياة بأنماطها الروتينية. كل هذا يثبت أنه رغم كثرة التنوع الكبير والمتشعب في شتى مناحي الحياة، والأخلاق والقوانين السائدة التي تحكم حياة الأفراد والمجتمعات، والتحولات الواقعية للتاريخ، عبر مختلف الأقطار والبلدان والشعوب؛ هذه العوامل وغيرها، من شأنها إتاحة الإمكانية لدراسة الحياة الاجتماعية، بمزيد من العلمية والوعي والاجتهاد. ولأن آفاق علم الاجتماع، ليست بالضرورة آفاقا ميئوس منها، فالمسألة هنا غالبا ما ترتكز، على الوعي بالعلاقة القائمة بين العام والخاص في ميدان التاريخ.

2- إشكالية المفارقة بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية:

ولأن الدراسة في العلوم الإنسانية، تختلف كثيرا عن الدراسة في العلوم الطبيعية وكذا العلوم الدقيقة، يبقى الانشغال مطروحا في مجال الدراسات الاجتماعية على وجه التحديد، من حيث طريقة التحليل؟..

يذهب البعض إلى الاعتقاد، بأن تاريخ المجتمعات البشرية مسار طويل لا ينقطع. فالكثير من الناس يعيشون ويتصرفون ضمن أطر اجتماعية معينة، ولأجل ذلك يبنون حضارات، وفق مقتضيات حياتهم الاجتماعية الخاصة. ومن الأعمال التي يقوم بها الناس، وعلاقاتهم المتداخلة فيما بينهم يتكون التاريخ البشري، الذي لا بد له من المحافظة على استمراريته وتواصله. كما أن الجنس البشري هو الآخر، يحافظ على تجدده المستمر، من خلال عملية الموت والولادة، مما يضمن التغير الدائم. ويكون واضحا أنه من المستحيل وقف هذه السيرورة.

ويعتقد البعض الآخر بالنقيض من ذلك، حيث لا يمكن العثور على أي تطور في التاريخ يكون متواصلا دون انقطاع. فكل إنسان ضمن محيطه الاجتماعي، يرتبط بثقافة معينة تصوغ طبيعة تفكيره وأنماط سلوكاته ونشاطاته. وتبقى طبيعة التفكير هذه، وأنماط السلوكات والنشاطات على ما هي عليه طوال آلاف السنين. وغالبا ما تشيع مثل هده الرؤى لدى رواد "الأنثربولوجيا الثقافية"، الذين يهتمون بعادات وتقاليد الشعوب البدائية، من حيث العيش والثقافة، على أن تكون هذه العادات والتقاليد ثابتة غير متغيرة.

يمكن الاستنتاج من هنا، أن في المجتمعات البشرية الكثير والكثير من الملابسات والوقائع والتطورات، التي لا تعرف الانقطاع، بالإضافة إلى المظاهر والعادات والتقاليد الثابتة. هذان المظهران في العملية التاريخية ينعكسان، على مختلف المفاهيم والأفكار والآراء. ونتيجة لذلك يواجه علم الاجتماع الحديث، معضلة فرز الظواهر الاجتماعية، التي باستطاعتها إتاحة إمكانية تقسيم التاريخ دون تشويه. وإمكانية الوصول إلى الظواهر الثابتة والمتغيرة، في عملية التطور التاريخي.

ولا يتجلى في غالب الأحيان، تناقض المصالح الاجتماعية الطبقية، بحسب طبيعة مضمون المعرفة المادية الملموسة، أو المعرفة العلمية الطبيعية. لذلك لا تتصف العلوم الدقيقة كالرياضيات والفيزياء مثلا، بالطابع الطبقي. مع أن التاريخ المدون، يعرف محاكمات تاريخية في حق، علماء أسهموا كثيرا في كشف الحقائق العلمية التي صارت اليوم حقائق مركزية عن الكون، كمحاكمة "غاليلي" أمام محكمة من محاكم التفتيش، أو وفاة "جوردانوا برونو" على المحرقة. غير أن ما عرف تاريخيا أن الناس في ذلك الوقت، لم يكونوا على دراية بقيمة وأهمية الاكتشافات العلمية التي قدمها، مثل هذين العالمين. ويبقى السبب المباشر في وجود مثل المحاكمات، هو تناقض الاكتشافات العلمية مع التقاليد العقيدية للكنيسة وقتها.

ومثل هذه الوقائع التاريخية تؤكد مدى تأثير المصالح الطبقية، في التفسيرات الفلسفية، ومنجزات العلوم الطبيعية والرياضية والفيزيائية، وحتى في الاستنتاجات المتعلقة بالعلوم الإنسانية الأخرى.

يلاحظ في العصر الحديث، أن الدين صار أكثر احتراسا. ويصرح رجال الدين بوضوح، هو ترك شئ من العلم يختص بذات "الإله"، ليكون علما "إلهيا"؛ أي الامتناع على الأقل، عن نقد الآراء والتوجهات الدينية.

و«بعد ظهور العلم الحديث غير الكلاسيكي(ميكانيكا الكم والفيزياء النسبية والسبيرنتيكا...إلخ) بات واضحا أن تجاهل النشاط الإدراكي الفعال للباحث، والنشاط البشري عامة، وإلغاءه من بنية الإدراك، لا يسمحان لعدد من الظواهر الموضوعية

أن تفهم ولا لقوانينها أن تصاغ. الإقرار بهذا قاد إلى خرق المثالية الذاتية التي زعمت، أن التعرف على الموضوع، لا ينفصل عن نشاط الذات»(راكيتوف،1989،ص:169).

فالتفوق الهائل الذي أحرزته مختلف العلوم الدقيقة مثل الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، والعلوم الطبيعية كالبيولوجيا، والعلوم الطبية، جعل من مثل هذه العلوم شيئا محببا ومرغوبا فيه لكل مجتمع إنساني، يرغب في ولوج بوابة الحداثة والمعاصرة. رغم أنها علوم تستخدم وفق أشكال مختلفة، بحسب طبيعة البيئة والزمان.

غير أن الحال يختلف في الدراسات العلمية للمجتمع؛ فوجود الطبقة المالكة، بالإضافة إلى وجود الطبقات البسيطة المعدمة. ووجود السادة والعبيد، والرؤساء والمرؤوسين في مجتمع متناقض يسوده الصراع الطبقي، يؤدي حتما إلى وجود مواقف متناقضة من حيث النظم القائمة في ذلك المجتمع. ويكون التصرف وقتها، إما بتغيير هذه النظم أو الحفاظ عليها. لأن هذه النظم الاجتماعية تخدم المصالح الطبقية للبعض، فهي مفيدة لهم ، ويعملون وقتها جاهدين على الحفاظ عليها؛ كما أنه لا تروق البعض الآخر، ويبتغون في هذه الحال، كل الوسائل للقضاء عليها، والتخلص منها.

إن المصالح الطبقية للناس، تؤثر بشكل مباشر في تقييم الظواهر الاجتماعية، وتحديد وجهات النظر إزاءها. ولأنه ينبغي تحديد موقف معين، من ظاهرة اجتماعية معينة، فمن الصعب الإقرار بوجود رؤية موضوعية في دراسة أية ظاهرة اجتماعية. وهذا ما يطرح التساؤل حول إمكانية امتلاك العلوم الاجتماعية، للرؤية الموضوعية في الدراسة والتحليل؟.. أم إنها لا تملك غير تصنيف الوقائع التاريخية، وتقييمها من وجهات نظر قيمية او انطباعية؟..

ما هو واضح اليوم، هو أن نتائج العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة، ذات مصداقية يعترف بها المجتمع. وتستخدم في مختلف البيئات الاجتماعية الأخرى. في حين العلوم الإنسانية، لا تكاد تمتلك موضوعات علمية مشتركة، معترف بها في مختلف المجتمعات. من هنا تنشأ العلاقة بين الطبقية والموضوعية، بين التحيز والحقيقة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

والمجتمع بوصفه مجالا للمعرفة، يختلف عن الطروحات العلمية السائدة، في مجال العلوم الطبيعية اختلافا جوهريا. وهنا يواجه الفكر النظري للعلوم الاجتماعية والإنسانية صعوبات كبيرة.

مثل هذه الاعتبارات من شأنها أن تفسر، تعقد مسار نشأة وتطور العلوم الاجتماعية. ورغم الصعوبات التي تواجهها باستمرار، كانت في بعض الأحيان علوما غير مفهومة ولا مدركة. وأن فهمها وإدراكها، يعد مكسبا هاما من مكاسب العلم الحديث.

3-اجتماعية المعرفة-رؤية في التراكم المعرفي-:

تطورت العلوم الاجتماعية مع مرور الزمن، وتعاقب الحقب التاريخية الطويلة. وكان من جراء هذا التطور، ظهور الاتجاهات التي سلكها التراكم المعرفي عن المجتمع، والذي كان أساسا منهجيا لفرز ميادين تخصصية جديدة في العلوم الاجتماعية.

وتمثل عملية توثيق الوقائع التاريخية، ذات الحضور المميز في الذاكرة الاجتماعية، وتصنيفها بعد ذلك ووصفها، من الخطوات الأولى الأساسية التي خطاها العلم الحديث. ومن مثل هذه الخطوات تأسس علم التاريخ، الذي تشعبت تخصصاته في العصر الحديث، ليصير فرعا هاما وأساسيا من معارف العلوم الإنسانية.

والحاجة الماسة إلى إدارة الدولة، وتأسيس الجوانب الحيوية الخاصة بها، من قضاء، والأنشطة الديبلوماسية والعسكرية، والتعليم، والفن، والأدب، وتطوير الحياة الاقتصادية،... كل هذه الوجوه من حياة الإنسان، أدت إلى الحاجة الضرورية للمعارف السياسية، والقانونية، والتربوية، والفنية، والجمالية، واللغوية والاقتصادية،...وهذا ما أدى فيما بعد، إلى وجود ظاهرة التخصص العلمي، التي لا تهتم بدراسة المجتمع ككل متكامل، إنما تحتص بدراسة الجوانب الأساسية المكونة للظاهرة الاجتماعية، كلا على حدة ووفق الخصائص المتعلقة به.

إلى جانب تطوير الدراسات العلمية المتعلقة بالمعرفة التاريخية، ومختلف الجوانب الأساسية التي تصوغ الحياة الاجتماعية للناس، لابد من وضع مفاهيم إضافية، تمثل النظرة الشاملة للمجتمع وتاريخه. وهذا جانب هام من جوانب المعرفة الاجتماعية، لأن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع ككل، شمولي ومتكامل في الآن ذاته.

والحقيقة أن مختلف العلوم الواقعية الملموسة، بحاحة إلى مثل هذه المفاهيم الإضافية المتعلقة بتاريخ البشر، لأن هذه المفاهيم تمنح المنطلقات الأساسية والقواعد المشتركة للعوم الواقعية الملموسة. لذلك بذل الكثير من العلماء والفلاسفة والمفكرين المتخصصين على وجه التحديد، جهودا كبيرة في مجال العلوم الاجتماعية، لفهم طبيعة المجتمع باعتباره كيانا كليا متكاملا وشاملا. وكذا للإجابة عن مختلف التساؤلات المتعلقة بطبيعة العلوم التاريخية، وأهداف المعرفة التاريخية، ودور الإنسان في الوقائع التاريخية، ومصير المجتمعات وتطورها. إن طرح مثل هذه المسائل، يتميز برؤية فلسفية، لأنها تمثل جزءا من النظرة العامة للعالم، ودور الإنسان في خضم هذا العالم فيما بعد.

إن ما يميز الفلسفة عن سائر العلوم الاجتماعية والطبيعية، أنها رؤية تأملية للعالم، وموقف الإنسان ودوره في هذا العالم، من خلال تحديد المقولات الأساسية، والقوانين المركزية. والانشغال العلمي المطروح يدور غالبا، حول طبيعة العالم البشري والطبيعي؟.. وكيفية نشأة وتعدد الأشياء المحيطة بالبشر؟.. وهل وجد هذا العالم بفعل قوة ما، أم إنه موجود منذ الأزل، وتطور بموجب القوانين الخاصة به، التي لم يحدثها شيء ما؟.. مثل هذه الانشغالات والتساؤلات الأساسية، هي صيغ مختلفة لمسألة مركزية، لا يمكن دون الإجابة عنها من وضع رؤية متكاملة للعالم. والمبدأ الأول للعالم، من حيث ماهيته الروحية أو المادية، مسألة هامة للغاية في الفلسفة.

ومن الممكن تقسيم جميع المدارس الفلسفية، وكذا التيارات الفكرية على كثرتها وتنوعها واختلافها، إلى خطين اثنين: المادية التي تعتبر المادة هي المبدأ الأول في الوجود والتفكير. والمثالية التي تعتد أكثر بالجوانب الروحية، وتعتبرها المركز الأساسي الأول في الوجود وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية والوجودية.

ونتيجة تباين هذين الخطين من الفلسفة والفكر، إلى حد التناقض؛ فكل اتجاه له نظرياته الخاصة به، في المعرفة والفهم والتفسير.

يؤكد الماديون أن مختلف الأحاسيس التي يعيشها الإنسان، وكذا مفاهيمه التي هي السبيل الأمثل لتحقيق المعرفة العلمية، إنما هي انعكاس للمادة.

في حين يؤكد المثاليون أن المعرفة إما أن تعبر، عن جوهر مثالي متسامي إزاء العالم، كأن يكون هذا الجوهر "إلهيا" مثلا. وإما أن يكون هذا المثالي، بناء فكريا تصوريا من صنع الإنسان نفسه.

توجه المادية العلم نحو فهم العالم فهما موضوعيا، وفق ما هو عليه في الحياة الواقعية والطبيعية. وتركز على العلوم الواقعية لأجل صياغة تصوراتها إزاء العالم.

وتعطي المثالية صورة مشوهة عن العالم، وغالبا ما تفرض على العلوم، وجهات نظر مسبقة، الشئ الذي يوقعها في "الشوفينية" ويعيق تطورها، ويحجبها عن ملامسة وإدراك الحقيقة. غير أن هذا لا يعني بالضرورة دائما، أن الفلاسفة والمفكرين المثاليين، لم يعطوا نتائج إيجابية حول المعرفة العلمية وتطورها.

والحقيقة أن العديد من العلماء أدلوا بآراء صحيحة، عن طبيعة سير التطور الاجتماعي قبل ظهور النظرية الماركسية الحديثة.« فالماديون الفرنسيون في القرن الثامن عشر مثلا أكدوا بأن الإنسان ووجهات نظره وسلوكه، إنما هي نتيجة لتأثير الوسط الاجتماعي. ولا حظ المؤرخون البورجوازيون الفرنسيون(كيزو وتييري ومينيه) لاحظوا وجود طبقات متعارضة وصراع طبقي في المجتمع. وحاول الاقتصاديان الإنجليزيان سميت وريكاردو أن يكشفا أسباب وجود الطبقات في الاقتصاد. وتنبأ الاشتراكيون الطوباويون سان سيمون وفورييه وأوبن، بسمات منفردة للمجتمع الشيوعي المقبل»(سييف،د/ت،ص:152/151).

4-المادية الجدلية والمقاربة الاجتماعية:

يرفض الموقف العلمي المحايد، ضرورة وأهمية الإقرار من وجهة نظر التاريخ المادي الملموس، أن تطور المعارف الفلسفية، كان بفضل المادية وضمن أطر المفاهيم المثالية عن العالم، وضمن حدود الصراع بين المادية والمثالية واختلاف الآراء بينهما.

إضافة إلى ذلك لابد من الفهم، أنه لا يمكن نسيان المنهجية المادية التي سادت في الماضي، والتي كانت قابلة للانتقاد، كونها مادية فيها الكثير من الجوانب "الميتافيزيقية"، التي لم تكن تمت للموضوعية بصلة. وهذا واضح جدا بالنسبة للنظرة الميتافيزيقية، التي تعتقد بمثاليات غيبية، لا تمت بصلة مباشرة للواقع الطبيعي للإنسان. فـ« متابعة سياق تطور الديانة المسيحية يبين كيف أن النظرة الآلية-بالفعل-، ديانة الفئات المقهورة الخاضعة؛ إذ كان الدين ولا يزال ضرورة تمليها حقبة تاريخية وظروف تاريخية معينة؛ بمعنى أنه شكل ضروري، تكتسبه إرادة الجماهير الشعبية، وأسلوب مخصوص من أساليب تمثل العالم والحياة الحقيقية، يوفران الإطار العام للنشاط العملي الفعلي»(غرامشي،2018،ص:33). ربما تكتسب هذه النظرة، مصداقيتها من باب فاعلية الدين في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات. ومن هنا يمكن للدين اكتساب مشروعيته التاريخية، من حيث دوره الفاعل، في بلورة منظور إيجابي يحقق القيمة التاريخية والاجتماعية للفعل الثوري، داخل الأوساط الاجتماعية والشعبية.

لم تتمكن مادية الماضي بأبعادها "الميتافيزيقية" من فهم العالم، وإدراك طرائق وآليات تطوره وتغيره. مع أنها تمكنت من اكتشاف بصورة سليمة، الطبيعة المادية للمفاهيم البشرية، لكنها اعتبرت هذه المفاهيم، مفاهيم جامدة غير متغيرة. وهي الرؤية ذاتها التي تبناها الماديون الميتافيزيقيون، عندما اعتبروا مدارك الإنسان، انعكاسا خاملا للمادة، ولم يتمكنوا من فهم الدور الفعلي للإنسان في العالم.« أما المثاليون، فبما أنهم فسروا تنوع العالم المحيط بدور الروح الخلاق، بدور الإدراك، فقد انصرفوا إلى دراسة الجانب الفعال النشيط من الإدراك، وإن هيغل هو الذي أعطى أكمل دراسة عن عملية التفكير، عن تحرك المفاهيم ومرونتها الشمولية، أي عن ديالكتيك(جدلية) المفاهيم»(كيلله/كوفالسون،د/ت،ص:14). والمهم في نظرية

التطور الاجتماعي، من حيث القيمة والأهمية العلمية، هو « مساهمة الديمقراطيين الثوريين الروس في القرن التاسع عشر– بيلينسكي وهرتسن وجرنيشفسكي وغيرهم. فقد أدلوا بآراء عميقة بالنسبة لعصرهم عن دور الاقتصاد في التطور الاجتماعي، وعن الشعب كصانع للتاريخ، وعن عدم تهادن المصالح الطبقية بين المستغلين والمستغلين. وعن الطابع الطبقي للفلسفة والأدب والفن...»(سييف،د/ت،ص:152).

تعود رؤية "هيجل" في صياغته لنظريته الجدلية، إلى ضرورة صياغة مذهب فلسفي عن القوانين الأساسية لتطور الروح، مستشفا بصورة فاحصة جدلية العالم المادي الواقعي. أما المادية الجدلية فقد صاغ نظريتها "كارل ماركس" و"فريديريك إنجلز"، متجاوزان بذلك رؤية "هيجل" المثالية ببصيرة ناقدة. فمن قبل كانت المثالية تسود علم الاجتماع. فالماديون الفرنسيون أنفسهم في تفسيرهم لتأثير الوسط الاجتماعي على الإنسان، كانوا يعتبرون الوسط الاجتماعي نتاجا للعقل البشري، حيث تكون الأفكار مسيرة فعلية للعالم–من منظورهم–.« وكذلك حال سائر الماديين قبل ماركس، حيث فهموا المجتمع بشكل مثالي. أما فيما يتعلق بالمثاليين وآرائهم المعادية للعلم بشأن تطور المجتمع فإنها أكثر وضوحا. هيغل مثلا، رغم أنه قال بأفكار قيمة عن الضرورة التاريخية وحاول أن يبحث تاريخ البشرية من مواقع ديالكتيكية، فإنه وصل في النهاية، إلى أن الإرادة الإلهية هي التي تسير العالم. "الله يسير العالم، إن محتوى إدارته وتحقيق خططه هو التاريخ العالمي". هذه هي خلاصة الفلسفة الهيغلية عن التاريخ»(سييف،د/ت،ص:152). لذلك رفع "ماركس" و "إنجلز" النظرية المادية إلى مستوى جديد، من الطروحات الكيفية، وجعلاها جدلية(ديالكتيكية).« ويبدو أن الماركسية هي الفلسفة الوحيدة، التي انطلقت من الفلسفة الكلاسيكية الألمانية؛ لتخطو خطوة جديدة إلى الأمام في مخيال الفكر، بتلافيها السقوط في السولييزسم، وبمعالجتها للفكر معالجة "تاريخية"»(غرامشي،2018،ص:46). وهو الجانب الأكثر إيجابية في الفلسفة الماركسية؛ كون الأشياء لا تحقق وجودها الفعلي، إلا وفق مدركات الفكر، الذي يرد أساسه إلى الأسس المادية التاريخية. ووفق هذه الرؤية صار بإمكان المادية، إنشاء منظور فلسفي حقيقي للبحث العلمي، متجاوزا طروحات الفلسفة المثالية.

وفي تعريف المنظور الجدلي، يعود "كارل ماركس" و"فريديريك إنجلز" إلى جدلية "هيجل"، «باعتباره الفيلسوف الذي أبان الخطوط الأساسية للديالكتيك. غير أن ذلك لا يعني أن ديالكتيك ماركس وإنجلس هو عين ديالكتيك هيغل، لأن ماركس وإنجلس لم يقتبسا من ديالكتيك هيغل سوى "نواته العقلية"، وطرحا قشرته المثالية، ثم وسعاه وأنمياه، وأعطياه طابعا علميا حديثا»(ستالين،د/ت،ص:19/18).

وكانت صياغة النظرية المادية الجدلية، مرتبطة بإدراج الإنسان ضمن الفلسفة، باعتباره كائنا اجتماعيا وتاريخيا فاعلا، باستطاعته تغيير العالم.

كما مكن تحليل النشاط الإنتاجي، من جمع مختلف المفاهيم عن الواقع المادي، باعتباره يمثل الوجود الواقعي الملموس، بالإضافة إلى الجوانب الفعالة والهامة من الفكر البشري. والفهم الموضوعي الصحيح للنشاط البشري، هو نقطة الانطلاق الفعلية، لتأسيس نظرية علمية لتاريخ المعرفة.

يشمل تاريخ المعرفة الاجتماعية، مجالات هامة جدا تتعلق أساسا، بتطور العلوم التاريخية، وتطور العلوم الاجتماعية الواقعية، والمقاربات المتكررة التي تهدف أساسا، إلى خلق مفاهيم مركزية تمثل النظرة التحليلية لعملية التطور التاريخي بمجملها. وهو المجال الهام، في دراسة العلوم الاجتماعية.

يوجد الكثير من النظريات الفلسفية، التي اهتمت بدراسة تاريخ المجتمعات البشرية، غير أن الانشغالات المتعلقة بوضع نظرية عامة، تكون لها أساسات واقعية. والحديث عن إمكانية وصول البشرية إلى مستوى من النضج يمكنها من فهم، المغزى الحقيقي لوجودها الاجتماعي، هي من أهم الانشغالات المطروحة على مختلف، المستويات المعرفية للعلوم الإنسانية.

والحقيقة أن بحوثا ودراسات فلسفية كثيرة، سعت للبحث في الدلالة التاريخية للمذاهب والتوجهات الفلسفية. غير أن هذه الجهود لا تعدو أن تكون جهودا عقيمة غير منتجة، سرعان ما تفقد قيمتها المعرفية أمام المحك العلمي. لأنها جهود ذات آراء واجتهادات فردية صرفة. والتي تملك منها قيمة تاريخية، غالبا ما تتميز بالتعميمات ذات المصادر الذهنية المجردة. لذلك فمعيار القيمة التاريخية لفلسفة ما، يكمن في فاعليتها العملية.« وإذا كان صحيحا ما يقال بأن كل فلسفة تعبر عن المجتمع الذي أنتجها، فلا بد لها من أن تفعل–بدورها– في هذا المجتمع مولدة آثارا معينة، سلبية كانت أم إيجابية»(غرامشي،2018،ص:47). والفاعلية التي تكتسبها رؤية فلسفية معينة في المجتمع، هي المعيار الفعلي لقيمتها التاريخية، والدليل الموضوعي على أن هذه الفلسفة ليست جهدا فرديا، وإنما هي وجود تاريخي.

وإذا كانت النظرية الاجتماعية مجرد استقراء تقريبي، لطبيعة الظاهرة الاجتماعية، من خلال آراء مفكرين أو فلاسفة أو علماء، فمن الممكن الفهم للوهلة الأولى، أن هذه النظرية لا تستجيب لطبيعة الواقع التاريخي. كما أن الواقع التاريخي يمكن وضعه ضمن مخطط أساسي وجد مسبقا.

ولوضع نظرية اجتماعية وفق أسس علمية موضوعية، لابد من دراسة خصائص المجتمع أولا، دراسة تفصيلية محايدة. وهذا يستدعي أن تتصف النظرية الاجتماعية العامة، بطابع فلسفي اجتماعي، لا بطابع فلسفي صرف.

والانتقال من المفاهيم الفلسفية الصرفة، إلى المفاهيم الفلسفية الاجتماعية، الذي كان خلال القرن التاسع عشر، كان إنجازا هاما في مجال تطور المعرفة الاجتماعية.

وقد اهتم الفكر البشري أكثر، بالاقتراب من فهم العملية التاريخية، بشكل يتطابق ويتناسب مع خصائص الوقائع الاجتماعية.

من الممكن أن توجد تحفظات على النظرية الاجتماعية الواسعة، التي تهيمن على دراسة خصائص الواقع الاجتماعي كله. لأنه في هذه الحال يتعين على هذه النظرية، أن تشمل عددا كبيرا من الظواهر والوقائع الاجتماعية. ولأن المجتمع لم يدرس بعد لحد الآن، بكافة تفاصيله، دراسة كافية، تمكن من وضع نظرية اجتماعية عامة. هذه التحفظات تستحق اهتماما فعليا، لاسيما إن كانت من لدن علماء الاجتماع البرجوازيين.

من الناحية الموضوعية النظرية التي تعجز عن الإحاطة بمختلف الوقائع الاجتماعية نظرية قاصرة. غير أن تطور العلوم التاريخية والعلوم الإنسانية الأخرى المصاحبة له، أعطى تطورا كبيرا من أجل وضع نظرية اجتماعية عامة.

5–الأنموذج الوضعي الجديد والنقد المادي:

أثبت "أوجست كونت"Auguist Conte خلال أواسط القرن التاسع عشر، قصور التفسيرات التاريخية والفلسفية، ذات الأبعاد التأملية. واقترح ضرورة علم الاجتماع "السوسيولوجيا" كعلم يختص بدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية، بعيدا عن الفلسفة التأملية، مستفيدا من منجزات العلوم التجريبية.

غير أن "كونت" لم يؤسس علم الاجتماع، إنما بقي رأيه مجرد اقتراح فقط، غير أنه أيد مبدأ خضوع علم الاجتماع، للفلسفة الوضعية التي نظر لها، بعيدا عن الفلسفة التأملية. والأمر ذاته سار وفقه كل من "سبنسر"، دوركايم"،"فيبر"،"باريتو"،... وغيرهم من كبار العلماء البرجوازيين، الذين أثروا كثيرا التطورات الجديدة التي عرفها علم الاجتماع بعد ذلك.

إن الرؤية المنهجية الوضعية في علم الاجتماع التي قال بها "كونت" و"سبنسر"، وغيرهما من العلماء المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية الحديثة. والتي غالبا ما تتعارض مع الطروحات الماركسية، تسمى في الغالب الأعم بـ"علم الاجتماع التقليدي".

ومع تطور الطروحات المنهجية في مجال علم الاجتماع الحديث، تبين أن الرؤية المثالية في فلسفة التاريخ، والتي تحفظت عليها الفلسفة الوضعية وفي مقدمتها رؤية "أوجست كونت"، ليست الوحيدة التي عدت نتاج ثمار بحوث الفلسفة التأملية. وحتى الرؤية الاجتماعية التي نظر لها، هي أيضا نتاج الأبحاث والطروحات التأملية التي قلما تتسم بأهمية علمية.

إن طموح العلم الإنساني الحديث، إلى إنشاء علم اجتماع، كعلم له قيمة علمية موضوعية، دفع بعلماء الاجتماع في "الولايات المتحدة الأمريكية"، والذين اتصفت رؤيتهم غالبا بالميولات البراغماتية (النفعية العملية)، إلى إنشاء "علم الاجتماع التجريبي". فخلال النصف الأول من القرن العشرين، انتشر علم الاجتماع التجريبي، الذي يرفض الطروحات النظرية الصرفة، وبدل المزيد من الجهود لاستنباط رؤية فنية للبحوث الاجتماعية الواقعية(الملموسة).« وكذلك لابتكار مجموعة خاصة من المفاهيم السوسيولوجية مثل "الفعل الاجتماعي"، و"التغير الاجتماعي" ،و"الجماعة" ،و"الاتصال" و"النزاع"، و"التكيف" و"التمثل" و"السلوك الاجتماعي" وهكذا دواليك»(غرامشي،2018،ص:17). ثم تكاثرت البحوث الاجتماعية في هذا المجال المتخصص بقوة، وأنشئت مراكز البحوث المتخصصة، وكذا المعاهد والأقسام والكليات، من أجل تأكيد قيمة علم الاجتماع التجريبي العملي، على حساب الطروحات النظرية.

رغم النجاحات الكبيرة التي حققها علم الاجتماع التجريبي، على أيادي علماء متخصصين أمثال: "توماس"، "زناتيتسكي"، "بارك"، "بردجس"،... واجه هذا التخصص خلال الأربعينات من القرن الماضي، انتقادات من لدن الماركسيين لدواعي النقائص التي شابته، كالمحدودية التي اتسمت بها نتائجه العملية.

ويمكن التأكيد هنا، أن تطور العلوم الاجتماعية، بين بصورة أكثر إقناعا، أن الآراء التأملية النظرية المنفصلة عن الحياة الواقعية، لا يمكنها أن تؤدي إلى نتائج علمية موضوعية عن المجتمع في تركيباته وخصائصه الطبيعية.

من هنا بدأ في الظهور مطلب جديد في علم الاجتماع البرجوازي، الذي يقوم على الجمع بين "البحث الاجتماعي" والعلم الاجتماعي". هذا يؤكد على اعتبار البحوث التجريبية المنجزة، وكذا البحوث الاجتماعية، علما واحدا لا يقوم على أسس واقعية ملموسة. وقد اتضح هذا التوجه جليا في كتاب "النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية" للباحث الأمريكي " روبرت كينج مرتون" Robert King Merton الصادر لأول مرة سنة 1949. حيث حدد الكتاب رؤية الباحث المنهجية في التأسيس للعلاقة القائمة بين البحوث الإمبريقية (التطبيقية) والاتجاه الوظيفي. حيث طرح الباحث رؤيته عن البنى الاجتماعية وكيفية عمل هذه البنى، من خلال التمييز بين نوعين من الأبنية؛ الأولى هي الأبنية الاجتماعية، والمتمثلة في مجموعة من العلاقات الاجتماعية المنتظمة، والتي تربط أبناء المجتمع ببعضهم البعض. والثانية البنى الثقافية، وهي مجموعة القيم النظامية التي تتحكم في توجيه سلوكات الأفراد والجماعات، ضمن المنظومة الاجتماعية الواحدة. وفي هذا

الصدد يحدد الباحث مبدئه العام، في الدراسات الاجتماعية بقوله:« إن الأنموذج النظري في الدراسات الاجتماعية، الذي يحقق انفصالا عن حيثيات الواقع، ينهار بسرعة كانهيار باحث اجتماعي، لا تكاد تتجاوز بحوثه حدود التأمل النظري، و يبقى حبيس معطيات إحصائية لا مغزى من ورائها»(Merton,1962,p :102).

توجد في الوقت الحاضر على مستوى السوسيولوجيا البرجوازية مفاهيم عديدة، تدعي تمثيل النظرية السوسيولوجية.

وبالإضافة إلى ذلك يعلن السوسيولوجيون الغربيون عن عدم رغبتهم، في العودة إلى الفلسفة التأملية الصرفة. ورغم ذلك فتجربة تطور العلوم الاجتماعية، لم تكن تجربة عقيمة. وحاليا يذهب الكثير من المختصين إلى ضرورة دعم النظرية الاجتماعية بمعايير تجريبية. وفي هذه الحال يلاحظ وجود تناقض واضح؛ فمقتضيات العلم الداخلية، تؤدي حتما إلى ضرورة صياغة نظرية اجتماعية عامة. في حين أن الاستفادة من علم الاجتماع، من أجل حل قضايا جزئية، لا تقدم أي تحفيز من أجل القيام بذلك. ونتيجة لهذا التناقض، تختفي المقولات الداعية، بأنه لا وجود في الوقت الحاضر لمعطيات كافية، لبناء نظرية اجتماعية عامة، وأنه يمكن الاكتفاء بتعميمات جزئية. وهذا ما جعل المفكرون في الغرب يأملون كثيرا في منجزات المدرسة "البنيوية الوظيفية"، وهي الرؤية التي تمثلها مدرسة "بارسونس" الاجتماعية. حيث انتشرت المدرسة الوظيفية انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية في الغرب. ورأى فيها الكثير من المفكرين، الأساس الأمثل للفكر السوسيولوجي الحديث.

غير أن المدرسة البنيوية الوظيفية، المختصة في دراسة الظواهر الاجتماعية، من حيث مكانة المكونات الجزئية، في البنية العضوية الاجتماعية الكلية، وكذا من حيث وظيفة الحفاظ على ثبات وتوازن العلاقات العضوية فيما بينها، لا تكشف بالضرورة الأسباب الفعلية، التي تمكن من إحداث العلاقات الترابطية بين مختلف عناصر المجتمع البنيوية، ولا قوانين تطور هذه الأسباب ولا حتى مصادر هذا التطور. لذلك يمكن أن يكمن دور البنيوية الوظيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية، كعنصر من النظرية الاجتماعية العامة، ولكن لا يمكن للبنيوية الوظيفية أن تستأثر بشكل كلي، بتقديم مقترحات علمية لدراسة الظواهر الاجتماعية.

ولم تتمكن مقترحات "أوجست كونت" في الفلسفة الوضعية، ولا رواد السوسيولوجيا البرجوازية الذين جاءوا بعد "كونت" من تأسيس نظرية سوسيولوجية عامة، باستطاعتها فتح الطريق، لفهم طبيعة الحياة الاجتماعية فهما علميا موضوعيا. لذلك كانت البداية الفعلية لعلم اجتماع علمي موضوعي، منذ أواسط القرن التاسع عشر. حث ارتبط علم الاجتماع العلمي منذ ذلك الوقت، باسمين هامين هما: "كارل ماركس" و"فريديريك إنجلز".

يعود بناء نظرية فلسفية اجتماعية علمية، وفق مبادئ المادية التاريخية إلى "كارل ماركس"، الذي قدم مقترحات هامة لأساس نظري، أحاط بمختلف المعارف الاجتماعية.

وخبرة بناء النظرية الاجتماعية، وفق أسس ومبادئ المادية التاريخية، تثبت أن تاريخ المعرفة الاجتماعية، له من التراكمات العلمية، ما يؤهله لبناء نظرية اجتماعية عامة. وأن البشرية عرفت من النضج، ما يمكنها من معرفة ذاتها بذاتها.

وأثبتت أيضا النظرية الماركسية، من خلال خبرتها العلمية في مجال السوسيولوجيا الحديثة، أن المنظرين البرجوازيين لم يتمكوا من تأسيس نظرية فلسفية اجتماعية وفق أسس علمية موضوعية، ليس بداعي نقص الوقائع المادية التجريبية، إنما لأنهم كانوا متقيدين بمعطيات ذهنياتهم الطبقية، التي أبعدتهم عن المطالب الاجتماعية.

إن مختلف العلوم الإنسانية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية، لا تتأسس ولا تتطور، إلا في حال توفر الإمكانات التي تولدها ظروف اجتماعية واقعية ملموسة، أو حاجات اجتماعية ملحة.

إن كل حقبة تاريخية اكتشفت إمكاناتها الخاصة بها، لا من أجل معرفة الظروف الطبيعية والواقعية فحسب، إنما من أجل معرفة المجتمع أيضا. فقبل ظهور الرأسمالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس، وخلال المراحل الأولى لنشأتها، كانت إمكانية البشر لمعرفة الحياة الطبيعية والعلاقات الاجتماعية القائمة فيما بينهم محدودة للغاية. ومع تطور النظام الرأسمالي، الذي وضع قواعد الحياة الاقتصادية للمجتمعات البشرية، تطورت الظروف المادية للحياة الاجتماعية، ونضجت الحياة أكثر مما كانت عليه من قبل. حيث صار من الممكن جدا، معرفة طبيعة العملية التاريخية من الناحية العملية، معرفة علمية موضوعية. وهذا اقتضى حتما وجود إمكانيات جديدة.

مع تطور الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية في المجتمع، زالت العزلة أو الانفرادية التي كانت فيما مضى سائدة على مشتوى الشعوب البشرية والبلدان والأمم. وجميع هذه الشعوب والأمم، تكون خاضعة لطبيعة تطور الأنماط الاقتصادية في مجتمعاتها.

تظهر بعد ذلك أمم جديدة، وتكون لنفسها علاقات في مختلف الميادين. يتضح من هنا أن تاريخ البشرية واحد على وجه التقريب، وأن كل أمة لا بد لها من المرور، عبر مراحل ودرجات تاريخية، هي الحتمية الجدلية.

ومن الناحية المنهجية نشأت الكثير من الإمكانات، لمقارنة تاريخ الشعوب، وفرز العوامل المشتركة فيما بينها، في الأنظمة الاقتصادية والسياسية، ولتحديد ما هو مشابه ومكرر في العلاقات الاجتماعية. وهذا طبيعي جدا، بحكم أن المادية الجدلية، تعتبر التاريخ عملية تطور للبشرية، وعليها اكتشاف قوانين هذه العملية الجدلية.

إن التحول من النمط الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي، في المجتمعات الأوروبية، والذي كان نتاج انقلابات ثورية في مختلف ميادين الحياة، دفع إلى التاريخ قوى اجتماعية إيجابية، تمكنت نتيجة الصراعات التي خاضتها من حل الكثير من القضايا الاجتماعية الناضجة.

فخلال العصور الوسطى، كان الصراع يتخذ من الدين، ومن خلال جملة مواصفات كالحروب الصليبية، ودعوات الإصلاح، والهرطقة،... راية له. وبعد انقضاء القرون الوسطى في أوروبا، صار نضال الفلاحين من أجل الأرض والثروة، بالإضافة إلى الثورات البرجوازية، والصراع بين المالكين لوسائل الإنتاج والثروات والمعدمين، وكذا الصراع بين الأغنياء والفقراء في ظل الأنظمة الرأسمالية؛ كشف كل ذلك الأساس الاقتصادي للصراعات الاجتماعية. وهذا ما جعل الاهتمام منصرفا إلى البحث، عن الدوافع التاريخية لتأسيس اقتصاد المجتمع.

أدى تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، وما نتج عن ذلك من تطور واسع، وقيام علاقات متينة بين مختلف أنواع الإنتاج كالصناعة والزراعة،...إلى نشوء البدايات الأولى لتحليل طبيعة تطور الإنتاج المادي، بغض النظر عن أشكاله الخاصة. و« ينجم بالتالي أن الرأسمالية، بإحداثها انقلابا في شروط حياة الناس، قد خلقت المقدمات الموضوعية لأجل التغلغل في جوهر العملية التاريخية، لأجل معرفة أسسها»(كيلله/كوفالسون،د/ت،ص:22).

غير أن تطور النظام الرأسمالي، لم يؤدي إلى اكتشاف الخصائص الجديدة للمعرفة الاجتماعية فحسب، إنما أدى إلى وجود الحاجة الماسة، إلى بناء علم اجتماعي.

ومع استمرار تطور الأنظمة الرأسمالية، بدأت ترتسم التناقضات وتتفاقم بشدة. ومع توالي فوضى الإنتاج، والأزمات الاقتصادية الدورية، وأنواع القهر الاجتماعي والصراعات، طرحت كل هذه العوامل أمام المجتمع، ضرورة إيجاد السبل والوسائل لوقف مثل هذه الصراعات والتناقضات.

بلغ الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي الأوروبي مستوى نشأت معه، الحاجة لرقابته وتوجيهه بشكل واع ومخطط على مستوى المجتمع بأكمله؛ وهي ظاهرة اقتصادية واجتماعية جديدة، لم تكن معروفة خلال الفترات التاريخية السابقة لأوروبا. غير أن هذه الرقابة يصعب التحكم فيها والاستمرار في تطبيقها، في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهذا ما استدعى بناء نظام اقتصادي جديد، يعتمد الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويقوم على أسس علمية من الرقابة والتخطيط والتوجيه. وكما ساعدت العلوم على تسخير القوى الطبيعية الكبيرة في خدمة الإنسان، فيمكن للعلوم الاجتماعية أن تسهم كثيرا، في تطويع قوى التطور الاجتماعي الهائلة. وبقدر ما يكون المجتمع بحاجة إلى تذليل التناقضات الاجتماعية القائمة، تبرز كذلك الحاجة إلى علم اجتماعي، يمكن من معرفة هذه التناقضات، وتحديد سبل وأساليب تذليلها. غير أن« النظام الاجتماعي الجديد يستحيل على العموم بدون الاستناد إلى العلم الاجتماعي، بوصفه أساسا نظريا لإدارة وتوجيه جميع العمليات الاجتماعية، ولإخضاعها لرقابة حكيمة واعية من قبل المجتمع، في صالح تطور الإنسان وحريته»(كيلله/كوفالسون،د/ت،ص:23).

نشأ من خلال ما سبق، تطور كبير للمجتمع الرأسمالي، وتفاقم أزماته وتناقضاته، الشئ الذي مكن فيما بعد من نشوء فهم علمي وموضوعي للتاريخ. والجديد الذي قدمه كل من "كارل ماركس" و"فريديريك إنجلز"، أنهما تخليا عن القيم المثالية التقليدية القديمة، وقدما رؤية علمية لتطور المجتمع، التي كانت المبادئ الذاتية تنكر وجودها. وتمكنا من تقديم بديل علمي نوعي لدراسة التاريخ والظواهر الاجتماعية والاقتصادية، من خلال صياغة المفاهيم المادية والعلمية للتاريخ.

والخبرة العلمية لتطور المعرفة الاجتماعية، من خلال تجسيد القيم الموضوعية للفهم المادي للتاريخ، تمكن من الإجابة عن المسألة المتعلقة بصحة ومشروعية إقامة مفارقات عميقة، بين المعرفة الاجتماعية ومعرفة خصائص الطبيعة، وهو الأمر الذي طالما أكد عليه "الكانطيون" الجدد.

6-المادية الجدلية وموضوعية المعرفة الاجتماعية:

يختلف المجتمع عن الطبيعة من الناحية الموضوعية المجردة، إلا أنه جزء من الطبيعة. وتوجد فوارق كما توجد أشياء مشتركة بين المجتمع والطبيعة، مما يعطي بعض التخريجات الخاطئة، كالمقابلة بين خصائص الحياة الطبيعية والحياة الاجتماعية، في بعض المواطن كما ذهب إلى ذلك "سبنسر" و"الداروينيون الاجتماعيون". أو الفصل بين الطبيعة والمجتمع، بغرض محو الفوارق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. أو إقامة مفارقات مطلقة بين المجتمع والطبيعة. وواضح أن مثل هذه المواقف، تتميز بأحادية الجانب.

مكنت المادية الجدلية من دراسة الحياة الاجتماعية، وتقديم أدلة على أن المجتمع يخضع للتطور، مثله مثل الطبيعة، نتيجة قوانين علمية موضوعية. وباستطاعة علم الاجتماع، وصف العملية التاريخية وتفسيرها، نتيجة خضوعه للقوانين العلمية والموضوعية في تطوره. ونتيجة لذلك يمكن لجميع العلوم كالفلسفة مثلا، من دراسة قوانين التطور. وحتى العلوم

التي تعنى بدارسة السمات والخصائص المتعلقة بالبنى المادية المختلفة، من دراسة قوانين التطور والاستفادة منها، بغرض معرفة طبيعة وأنماط الظواهر الاجتماعية.

ونظرا لاختلاف المجتمع عن الطبيعة، فلا يمكن تطبيق القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية، في دراسة الظواهر الاجتماعية. بحكم أن المجتمع يخضع لقوانينه الخاصة، ومعرفة القوانين الاجتماعية، هي الأولوية الأولى التي تعد من قبيل اهتمامات العلوم الاجتماعية.

ولم يكن نشوء المادية التاريخية، من غير بذل الكثير من الجهود في مجال نقد المثالية التي سادت في العلوم الاجتماعية الكلاسيكية. وكذلك من غير الاحتفاظ بكل ما له قيمة في تطور الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، والفكر الاجتماعي بمختلف مظاهره.

والاستناد على التاريخ كأساس لعمل المادية الجدلية، يعود إلى طبيعة التاريخ في حد ذاته، الذي يعد محدودا بالطبيعة من جانب، وبالحقيقة التي يمكن أن يتوصل إليها من جانب آخر. ولا تتضح المفاهيم إلا بالمقارنة مع كل واحد منها، الشئ الذي يحتم الاحتراز أكثر في مقارنة الحقائق والنتائج المتوصل إليها.« لكن التاريخ لا يهم المؤرخ وحده، يهم المجتمع ككل، وهل يستطيع أن يحفظ الذكر من يجهل مزالق الفهم؟»(العروي،2005،ص:407).

وإذا كانت الجدلية المادية من حيث مبدئها العام، تتبنى التغيير للأشياء، فهذا يقتضي حتما معرفة طبيعة الأشياء قبل تغييرها. والإنسان كي يحقق إيجابيته الفعلية ضمن مسار تاريخي معين؛ وضمن سياق نشاطاته العملية، لا يغير واقع الأشياء المحيطة به فحسب، إنما يحقق كذلك تطلعاته وأهدافه من خلال عملية التغيير تلك. وضمن أنشطة الناس ضمن مسار تاريخي معين ومحيط اجتماعي محدد، تجتمع معارفهم الموضوعية، كما تجتمع حاجاتهم ومصالحهم أيضا. غير أن طريقة جمع هذه الحاجات تختلف بحسب اختلاف مصالحهم، وهذا بحسب طبيعة هذه المصالح، التي تصل إلى درجة التناقض. و« العيب الرئيسي لكل مادية قائمة حتى الآن–بما في ذلك مادية فيورباخ– هو أن الأشياء والواقع المحسوس لا تدرك إلا على شكل موضوع أو تأمل وليس على أساس أنها فعالية بشرية حسية، على أنها ممارسة، وليس على صورة ذاتية.

ولذلك فإن المثالية طورت الجانب الفعال، على أساس تجريدي، متناقضة في ذلك مع المادية، لأن المثالية لا تقر بالفاعلية الواقعية المحسوسة كما هي فعلا»(ماركس/إنجلز،1975،ص:11).

ونتيجة لاختلاف المصالح بين الناس، خصوصا اختلاف انتماءاتهم الطبقية، تكون وجهة النظر مختلفة بحسب طبيعة الصراع الطبقي القائم، وكذا في طبيعة إدراك الحياة الاجتماعية، مما يعطي تفسيرات مغايرة للوقائع في حد ذاتها. لأن« الحياة الاجتماعية، في جوهرها، حياة عملية. وكل الأسرار التي تضلل النظرية وتوجهها إلى الصوفية تجد حلها العقلي، في الممارسة البشرية وفهم هذه الممارسة»(ماركس/إنجلز،1975،ص:13).

إن إدراك الحقيقة لا يقتضي تجاوز الواقع الاجتماعي، وتجاوز البنى الطبقية للمجتمع. ودراسة علاقات الصراع والتناقضات القائمة بين أبناء المجتمع نتيجة اختلاف المصالح فيما بينهم، يحتم النظر الموضوعي لطبيعة البناء الطبقي الاجتماعي. والنظر في مثل هذه المسائل لا يعطي أدنى نتيجة، تخص الوصول إلى الحقيقة. لذلك فالاعتبارات النظرية، تثبت أن البحث الاجتماعي، الذي لا يخضع لمصالح واقعية، سواء كانت اجتماعية أم طبقية، فإنه لا يمثل مسألة

ضرورية. لأن المعارف الاجتماعية في حد ذاتها ضرورية بالدرجة الأولى لخدمة أنشطة الناس، على اختلاف انتماءاتهم الطبقية. لذلك يتخذ مسار الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية، إيجاد طبقة اجتماعية لا يمكنها العمل بنجاح دون وجود معارف موضوعية، عن الواقع الاجتماعي الذي تنتمي إليه؛ بمعنى أن هذه الطبقة لا تحقق مصالح في هذه المعارف الاجتماعية. وهنا ينشأ بين المعرفة الاجتماعية والمصالح المنفعية تطابق نوعي. والمصلحة الفعلية تتمثل في السعي من أجل الحصول على المعرفة الحقيقية المتعلقة بالواقع الاجتماعي.« ولكن إذا تناقضت المصلحة والمعرفة، نشأت الخرافات والأوهام، والتصورات المشوهة عوضا عن العلم. إن المصلحة إنما هي قوة جبارة. ولو أن البديهيات الهندسية أو النظريات الهندسية، مثلا، كانت تناقض مصالح معينة، لتواجد بكل تأكيد أناس يعملون على دحضها»(كيلله/كوفالسون،د/ت،ص:26).

والاعتراف بالعلاقات القائمة بين النظرية الاجتماعية، ومصالح فئة اجتماعية معينة، أو فئة طبقية معينة في المجتمع، يكرس ما يسمى بـ"الحاشية" أو "الحزبية الضيقة".

ويرتبط علم الاجتماع الماركسي مباشرة، بمصالح الفئات العاملة. وتحرير الطبقات الكادحة، من ربقة العبودية والاستغلال، بتكريس توجه اجتماعي تاريخي نحو القيم الاشتراكية والشيوعية.

وفي نظر الفكر الماركسي لا يوجد غير أسلوب واحد، يسهم في نضال الجماهير الكادحة، وهو رسم صورة موضوعية عن الواقع بما يشتمل عليه من قوى فاعلة، وتناقضات قائمة، واتجاهات التطور. وبتطبيق هذه الرؤية يمكن الوصول إلى المطابقة الإيجابية بين أهداف العمل ونتائجه.

والصلة الوحيدة الباقية، والتي لا يمكن لها الانفصام عن نضال "البروليتاريا" (الفئات الشعبية العاملة)، هي تلك التي تضفي على علم الاجتماع والرؤية الماركسية، طابعا علميا موضوعيا، وفق منطق الثورة التغييري، والمتسم بالنقد والتطلع الدائم نحو المستقبل. ولا يمكن لعلم الاجتماع تفسير الماضي وتحليل الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إلا بالتوصل لاكتشاف القانون الموضوعي لعملية التطور الاجتماعي والتاريخي.

وفي حال ارتباط النظرية الاجتماعية بمصالح الفئات والطبقات، التي تهتم بفرض إرادتها على المجتمع، وكبح جماح التقدم الاجتماعي، بغرض الحفاظ على امتيازاتها الخاصة بها، من ثروة ووسائل إنتاج؛ هنا يمكن لهذه النظرية أن تكون نظرية سلبية منافية لقواعد الواقع الموضوعي. وتبتعد هنا عن الخاصية العلمية التي ينبغي أن تناط بها، وتكون عائقا أمام الوصول إلى المعرفة العلمية الموضوعية، وتحتكم وقتها إلى معطيات هي من صميم الاختلاق الخرافي.

***الخاتمة:**

يحتاج علم الاجتماع في مسيرته لمقاربة الحقيقة الموضوعية أو الوصول إليها، إلى موقف معين، كما يحتاج في دراساته العلمية إلى اتجاه معين، وإلى علاقة مباشرة مع الأنشطة العملية.

وفي هذه الحال إن كان علم الاجتماع علما موضوعيا، عليه أن يعلن عن نفسه كعلم. قد يحتاج إلى براهين ومبررات علمية، تثبت مدى مصداقيته الموضوعية. وهي جوانب مشروعة، متعلقة بخصائص وظيفة العلوم الاجتماعية، خصوصا الجوانب ذات الصلة بالأنشطة الاجتماعية للناس.

في علم الاجتماع يجري صراع دائم للأفكار، وتصادم المصالح. كما تبرز القناعة المرتكزة على عامل المعرفة، باعتباره عاملا يتصف بأهميته الاجتماعية الكبيرة. والاقتناع بصحة موضوعات علم الاجتماع، والأهمية العلمية لنتائجه، تحدد أنماط توجهات الإنسان الاجتماعي.

وتأثير النظرية الاجتماعية هو بقيمة وأهمية آراء أنصارها، الذين من الممكن أن يتزايد عددهم، بحسب قيمة آراء هذه النظرية، وبمدى أهمية آرائها وموضوعاتها، ومقارنتها بنظريات وآراء ومفاهيم أخرى.

إن النظرية الاجتماعية الماركسية تجيب عن الأسئلة المعرفية، إجابة موضوعية وواضحة. وهي تخدم قضايا المجتمع الإنساني الجديد برؤاها الاشتراكية العلمية.

كما ترتبط هذه النظرية بمصالح الطبقات العمالية، وبمختلف القوى الشعبية الكادحة. وهي بذلك تكتسب مشروعيتها التاريخية، كونها موجهة لخدمة الإنسانية لارتباطها بمصالح عموم الناس.

وجوهر الإنسان يتجلى في نشاطه وفي عمله المنتج. ومجابهة ظروف العمل غير الإنسانية، ودواعي اغتراب الشعور الإنساني، وتحرير العمل،... كل هذه الغايات وغيرها، هي من الأهداف والغايات المباشرة للرؤية الماركسية.

***الهوامش:**

1-نسبة للفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" (1724-1804م).و"الكانطية الجديدة" توجه فلسفي برجوازي ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هدفه الأساسي تطوير فلسفة المفكر الألماني "إيمانويل كانط"، وفق متطلبات المجتمع الرأسمالي الاجتماعية والإيديولوجية، التي كانت نتاج تطور المجتمع الأوروبي الجديد، الذي أفرزته نتائج الثورة الصناعية.

2-أناتولي راكيتوف: المعرفة التاريخية، ترجمة: حنا عبود، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 1989، ص:169

3- ينظر في ذلك فلادبسلاف كيلله/ماتفي كوفالسون: المادية التاريخية-دارسة في نظرية المجتمع الماركسية-، ترجمة:إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو-الاتحاد السوفياتي، د/ط، د/ت، ص:04

4- تشمل "الكانطية" الجديدة، تيارات ومدارس فلسفية وفكرية عديدة، منها مدرسة "بادن"، التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر، إلى أوائل القرن العشرين.

5- أناتولي راكيتوف: المعرفة التاريخية، ترجمة: حنا عبود، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 1989، ص:10

6- المرجع نفسه، ص:10

7- المرجع نفسه، ص:10

8- المرجع نفسه، ص:169

9- ق.أفانا سييف: أسس الفلسفة الماركسية-الجزء الثاني، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بيروت -لبنان، د/ط، د/ت، ص:152/151

10- أنطونيو غرامشي: قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، منشورات المتوسط ، ميلانو –إيطاليا، الطبعة الثانية 2018، ص:33

11–فلادبسلاف كيلله/ماتفي كوفالسون: المادية التاريخية–دارسة في نظرية المجتمع الماركسية–، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو–الاتحاد السوفياتي، د/ط، د/ت، ص:14

12–ق.أفانا سييف: أسس الفلسفة الماركسية–الجزء الثاني، ترجمة عبد الرزاق الصافي، ص:152

13- المرجع نفسه، ص:152

14- أنطونيو غرامشي: قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، ص:46

15–جوزيف ستالين: المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، ترجمة: هيئة التعريب لدار النشر، دار دمشق للطباعة والنشر –سوريا، د/ط، د/ت، ص:19/18

16- أنطونيو غرامشي: قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، ص:47

17- المرجع نفسه، ص:17

18- R.K.Merton : Social Theory and Social Structure, Columbia University, United States,édition 1962,p :102

19- فلادبسلاف كيلله/ماتفي كوفالسون: المادية التاريخية–دارسة في نظرية المجتمع الماركسية–، ترجمة:إلياس شاهين ، ص:22

20–المرجع نفسه، ص:23

21- عبد الله العروي: مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت –لبنان، الدار البيضاء –المغرب، الطبعة الرابعة 2005، ص:407

22- كارل ماركس، فريديريك إنجلز، فلاديمير لينين: المادية التاريخية، ترجمة: حنا عبود، دار الفارابي، بيروت–لبنان، مكتبة الزهراء، دمشق –سوريا، الطبعة الأولى 1975، ص:11

23- المرجع نفسه، ص:13

24- فلادبسلاف كيلله/ماتفي كوفالسون: المادية التاريخية–دارسة في نظرية المجتمع الماركسية–، ترجمة:إلياس شاهين ، ص:26

***المراجع العربية والمترجمة:**

1–راكيتوف أناتولي(1989): المعرفة التاريخية، ترجمة: حنا عبود، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، دمشق– سوريا، الطبعة الأولى

2–ستالين جوزيف(د/ت): المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، ترجمة: هيئة التعريب لدار النشر، دار دمشق للطباعة والنشر –سوريا، د/ط

3–سييف ق.أفانا(د/ت): أسس الفلسفة الماركسية–الجزء الثاني، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بيروت –لبنان، د/ط

4–عبد الله العروي(2005): مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت–لبنان، الدار البيضاء –المغرب، الطبعة الرابعة

5–غرامشي أنطونيو(2018): قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، منشورات المتوسط ، ميلانو –إيطاليا، الطبعة الثانية

6–كيلله فلادبسلاف /كوفالسون مانفي(د/ت): المادية التاريخية–دارسة في نظرية المجتمع الماركسية–، ترجمة:إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو–الاتحاد السوفياتي، د/ط

7–ماركس كارل / إنجلز فريديريك/لينين فلاديمير(1975): المادية التاريخية، ترجمة: حنا عبود، دار الفارابي، بيروت–لبنان، مكتبة الزهراء، دمشق –سوريا، الطبعة الأولى

***المراجع الأجنبية:**

1– Merton (1962)R.K: Social Theory and Social Structure, Columbia University, United States,édition